عبد الوهاب عن بعض المتاخرين فيجب على المكلف المتوضي ان يتفقد اجفانه
ومواضع شعر رأسه ولحيته وهو الظاهر ويتفقد مدمع العين وهو الموضع الذي يتعلق به الغدار عند القيام من النوم وليس عليه داخل العين
كما لا يجب عليه غسل داخل الفرج اذا كان في الوجه وبرة او خلق عليها ماء فان الذي كلمه شيخه
بالمنع الذي لا يطلب من المكلف غسله جرم زنده اذا كان الشعر خفيفا تظهر
البشرة تحته كشعر الحاجبين واشفار العينين والشارب والعذار فيجب على المكلف
تخليله حتى يصل الماء الى البشرة بخلاف ما اذا كان كثيفا لا تظهر معه البشرة فلا
يجب عليه التخليل قاله ابن هارون فيجب عليه التخليل واذا كان كثيفا التباع قال مالك
في العتبية يجب على المكلف غسل ما كان في اللحية ولا يجب عليه تخليلها وقال ابن عبد
الحكم يجب عليه وقال ابن حبيب يستحب ذلك في الكثيفة واما الخفيفة يجب عليه تخليلها
من غير خلاف بين اهل المذهب فان قيل اللحية ليس بواجب فلا يجب من امرار اليد عليها ما لا
وفق تكميله الا بالشعر يرد الماء ولا نفسه وقد نبه على ذلك في الرسالة الثالث
هل يأخذ الماء لوجهه بيسرة جميعا او بيمينه فيغرف وهل يجب عليه نقل الماء الى
العضو او يكفيه ان في محله في الماء ثم يذلك وهل يجب عليه موضع اللحية اذا طفر ما
بعد الوضوء فيه ثلاثة اقوال انظره في محله من المطولات وغسل اليدين الى المرفقين
يعني ان الفريضة الثالثة غسل اليدين مع المرفقين وفيهما قال تعالى وايديكم
الى المرافق بفتح الميم وتسر لغتان وهو ما يتفق عليه لا تسامح
وهو غسل المرفقين بغسل اليدين وهو المشهور من مذهب مالك وقيل لا يدخلان وفي
ابي الفرج ان داخلهما واجب فيه ظلهما في الغسل احتياطا وهو ظاهر الرسالة
قال فيطاوا داخلهما احوط وهو سبب الخلاف في دخول المرفقين اختلاف العلماء
في فهم المراد من قوله تعالى الى المرفقين بمنظر من قال الى بمعنى مع واجب غسل
المرفقين من قال انها للغاية بنى ان ما بعدها هو داخل فيما قبلها في الحكم فلذا
بين اصل العربية فروع الذي احافظ المعصم ونقلت منه جملة مقطعة بالمرفق
فانه يجب عليه غسلها الثاني ان خلق بعد في منكبه بلا عضو لا يجاوزه فانه
يجب عليه غسل الكف خاصة قاله في التلقين الثالث اختلف الناس في

في يد اقطع في الوضوء اذا كان في الاصبع وهو مضاف فوقها اجاز ابن القاسم لا يجب
وهو المشهور وقال ابن مسلمة يجب قياسا على ابن حبيب انما يجب الماء
الى البشرة وقال ابن عبد الحكم ينزع الزائد من حالات اضطراره كما هو المتجه ان المرفق
فانها يجب غسل الخارج من الاصابع خاصة قيل يجب على المكلف المتوضي ان يتفقد
براجم يديه وهي عقد الاصابع من ظاهرها لانها لا يصل اليها الا بعد التفقد الذي
يصح ان يتبعه حتى يذهب الوسخ المتعقد منها ويدلكها قيل وقد الكفاف
بانه يتفقد قبل واحزمنها بان يحرك احزاءها عند غسل يديه اذ كثيرا من الناس
تراه عند وضوئه قابضا كفيه فلا يصل الماء الى ركبه والراجح الا عند غسل يديه
الاخرى وهو ما اسر بالدعسل لها ويتفقد وسواسها بعد فيمعكها ويحركها
بكفه تنبيه من توضأ فلم يجد ماء او جد شوكة من قبل الوضوء وجب عليه غسل
ذلك وقيل لا يجب عليه فخلاف ما وقت الاضطرار من الوضوء بذلك معفو عنه لقلته
والمشهور ان من قلم ظفرا او قطع ما عليه فلا اعادة عليه وعليه درج صاحب المختصر
حيث ولا يعيد من قلم ظفر او قطع راسه وحكى في التمهيد قولا في وجوب مسح التراس
يعني ان الفريضة الرابعة مسح جميع الراس وهو ما في المجمة وهو مقدم التراس
المشتمل على الدماغ فلا يجزئ مسح بعض على المشهور خلافا لابن مسلمة في اجزاء
الثلث ولا يجب العود في اجزاء الثلث ولا يشترط في البعض ولا فرق بين الرجل والمرأة
في مسح التراس بيمسحها ما لم ان شعرها زايد على العظم كان ذلك موصولا
او معقوصا لا يجب عليها ان يجب عليه نقض بيد فلان يجب بها تحنيك ورد المسح
وتمسح المرأة الذوائب ان انتشر شعرها بالمسح ولا تمسح على الوقاية وكذلك
اجر جائز ان يمسح على العمامة اذا كانت براسها ملتة فيجزئها المسح عليها ذلك
قاله ابن القاسم ولا يجب ولا تمسح على خمار وفي يريد اذا كانت الخمر مسبوغة
اما اذا لم تكن مسبوغة جاز المسح عليها ذلك بالماء قول ابن القاسم في النوادر شعر
محرمين من التراس يريد خارج الوجه مسحه قال الباجي هما ما فوق العظم
من رأس التراس الثاني في المرفق اذا نسي مسح التراس في الوضوء وذكر
في الصلاة فانه يجدد مسحه مسحه بالماء فان مسحه ببلل يمينه اجزاه